هذا التقرير على حاشية العلامة
ابي الفتح [redacted]

وقف هذا الكتاب محمد الاباني ولد المرحوم
الحاج محمد الاباني على صلبه

في حياة الحيوان عن عائشة رضي الله عنها لما تكلم
الناس في الافك وآلمت في مقامي فقام فقال لي
مالك قلت حزينة مما ذكر الناس فقال ادعي يعزج
عنك قلت وما هي قال قولي يا بديع السموات ويا رافع الغمم
ويا فاتح الغمم ويا كاشف الظلم ويا اعدل من حاكم ويا
حسيب من ظلم ويا اول بلا بداية ويا آخر بلا نهاية يجعل
لي من امري فرجا ومخرجا

هذا حواشي الفاضل النحرير العلامة الحبر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير
محمد الاباني ذو التقصير غفر الله ذنوبه وجبر خاطره الكسير
هذه تقريرات شريفة وتحقيقات منيفة على حاشية السيد ابي
الفتح الماهر الماجد التي الفها على سلم العلامة خالد المتضلعها
من فحول السادة النساقين وعمت اليها اسوار فتح باب
العالمين وقد شرعت فيها قصدت بعون من عليه اعتمدت الجار والمجرور
متعلق بمعنى كون الجار متعلقا بالعامل اي مرتبطة من حيث الوصول
معناه على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف المحمول وهو التعدية العامة
لجميع حروف الجر حتى قيل معنى انها حروف جر انها تجر معاني الافعال الاكما
والاتم بحمول الزوائد بقاء الجر على ظاهره ومعنى كون الجار والمجرور متعلقا
بالعامل ارتباطه به من حيث وصول معنى العامل على الوجه الذي يؤديه
وانما عدل عن قولهم اي فعل او شبهه الى ما ذكر ليشمل مبنيا على خصوص
القول بان المحذوف هو نوع الحرف ومدخوله فاخذ بتوهم افاده العلامة الامير

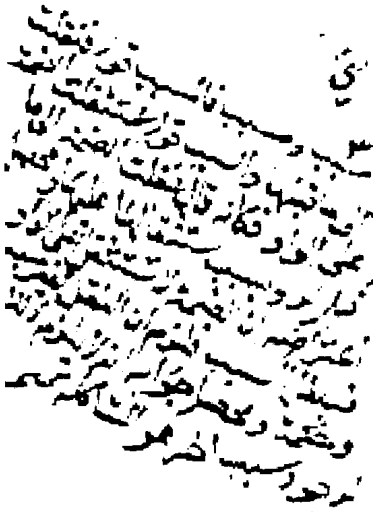

العبد كما ان الغنى مقابل الفقير ففي كلامنا المحسنان البدبعير جنس الطباق وهو جمع
بين متقابلين او اكثر فان نعت المعرفة اخرج وجه هذه القاعدة ان المقصد من نعت
المعرفة التوضيح فاذا تقدم النعت كان اخرج عن هذا المقصد الى التقييد المستفاد من مجيئه
لواعرب حالا ايضا لاخرج ولما كان المقصد من عطف البيان التوضيح والبدل اقرب منه وان
كان المقصد ينتقل الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقصد الاصلي لواعرب المنعوت بدلا
او عطف بيان وقول او نعت النكرة اخرج وجه هذه القاعدة انه لما كان المقصد من نعت النكرة التخصيص
والتخصيص ملازم للتقييد او هو عينه كان منصوبا على الحال اذ تقدم لان الحال للتقييد
فلم يكن هناك خروج عن المقصد الاصلي او يقال ان القاعدة الاولى مبنية على الراجح من عدم
جواز كون الحال معرفة والقاعدة الثانية مبنية على مراعاة الاطراد لانه لواعرب نعت النكرة بحسب
العوامل لزم وقوعه في بعض التراكيب مبتدا بالمسوغ فاعرب حالا لوجود مسوغ الحالية
دائما وهو تقدمه على صاحبه او اعرب حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب
بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الآن في توجيه كلامهم ثم انه لابد لتقديم النعت على منعوته
من نكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر لمية موحيا طلل
المبادرة او بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الاخير وكن على بصيرة في ذلك
تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء وانظر ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين
لان الظاهر جواز ابدالية وعطف البيان في نعت النكرة المعرفة وحال في نعت المعرفة على القول
بمجيء الحال معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان الحال هو المتعين
او الانتقال الى الحكم والتوضيح كان المقام للبدلية والبيان ثم رأيت في حاشية الشمني عن
الدماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا لازم فتأمل والعلم لما سبق للناس
التوجيه بدفعه والله اعلم بدلا او عطف بيان من خالد رد عليه انه سيجعل الازهري
صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس والجواب رد على
جعله بدلا البدل من البدل وفيه خلاف والظاهر ان عطف البيان كذلك فالاولى جعله صفة لخالد
فتأمل على انه تابع لعبد الله على انه بدل اخرد عليه انه سيجعله الازهري صفة لعبد الله فيلزم
عليه تقدم البدل او عطف البيان والقاعدة ليست على اطلاقها بل المراد ان نقول على الجملة ان كلا
يعامل الاخر وان اختلف المعاملة فالمعبود يعامل مولاه بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا
قيل لكن بعد هذا امران الاول قولهم بالطف اذ هو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق يكون
متناولا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالجارة فان الجارة حسن الضرب بهما من زيد وعمرو والا لم تفد
المراد بالطف ما يشمل الطاعة من جانب العبد او هناك حذف الواو مع ما عطفت او دعوى
ان هذا لا يلزم الثاني ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان الاعمار في جانب الله تعالى عز وجل بيد
وقوله وهذه بحملة المراد منها الاخير ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها
التحدث بالمنعم حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون المراد بالحمد الاخبار

لا الانشاء. قوله واللطف التوفيق هذا عند جمهور اصحابنا المستنر ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشيء اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله اخفى على الثاني صفة لازمة واللطف بمعنى المعطوف عليه وعلى الاول والاظهر صفة مخصصة لان الاحسان والخلق وان كانا لا يطلع عليهما احد على ما قيل ان العرف يوصف بالظهور باعتبار المتعلق وهو النعم وبالخفاء باعتبار نفسهما والاولى ما يراد اما اذا كان العلوم والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل اخفى بمعنى المستور وقال النيسابوري وانما اتى بهذا الوصف ابتداء بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم بانهم من حيث لا يحتسبون هو وقال بعضهم قصد الى بذكر اللطف المستمر صيانة له لئلا يستبعد ان كان اخفى بمعنى المستتر او المضمر للشرف بر اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن خلبه مضمر المضمر نعم سيدويه على ان كان بمعنى الظاهر والخفي اما اسم فاعل اي خاف او اسم مفعول اي مخفي من باب رمى وقال بن الخفي لبني العين كوجه الطف العم وعلم عليه ازاعلمت انه وقد يصح جعله بمعنى المستتر ويصح جعله بمعنى المظلم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قال بعضهم فاقتصار المدابغي وعبه المعطي على تفسيره بالظاهر وتبعهما المحشي قصور تدبر

المراد بالاجر الدوام المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه اللهم ادم عليه مرات اذا شاء بذلك الى ان العبارة مقلوبة وتكثير القلب لما الغرض في قوة النعم حتى يتصل الاجر المؤلف عليها وان في العبارة مضافا مقدرا فالموصوف في الحقيقة ليس هو الاجر بل المضاف المقدر ليصح الوصف بالجمع اذ الاجر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع او الاشارة الى ان المراد من الاجر مراتبه فيصح الوصف بالجمع فالتقدير على هذا وسدد هذا غير عزيز في الكلام وقال شيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات اكثر فيه تكرير الكلام ان اذا الضمير فيه مفعول الفعل والعوايد مجرور على وفق عكس ترك الحاذ كما تراه ولو نسب قيل ذلك على ان عبارة ان مقلوبة لسائغ العكس في الكل لكن الحاجة اليه تصح ان يقال اللهم اجره اي ادمه اي اللهم اجعله دائما على عوايد البر اي مصاحبا لها من غير انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان اجري انوفق واحصل من قولهم جرى الامر حصل كما في قوله فرح الدمع جفوني وجرى من عيوني وكفى ما قد جرى اي حصل والاجر الجعل جاريا وحاصلا على ويصح الكلام لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوايد ما عاد بالفعل وانا معنى لغلب الوقوع عليها لحصولها والعرف هذا هو مرادا العلامة المدابغي فيفيد فعل عز اثر المحل عليه بقوله والاحاجة الى نعم قد يقال كما قاله بعض الفضلاء ان المراد بها عوايد باعتبار عود نوعها قبل ذلك او المراد ما من شأنها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار هو بزيادة

ويحتمل ان يكون المراد بالعوايد جمع عايدة بمعنى انه فاعلة على قياس بمعنى الصلة والمعروف بخلافه على الاول فانه صفة للاسم وقوله في الاضافة بيانية او على معنى من هذا ان اريد بالبر المبرور به اما ان ابقي على معناه المصدري فتكون على بمعنى اللام بخلاف اللهم اجعل بيني وبينه اخفى الجناسين للاحوة وهو اتفاق الكلمتين لفظا لا في حرفين متباعدي المخرج كما في نزل ///////

صيغ كحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفا وادمعي كاللآلي فقد اختلف الليالي و
اللآلي بالباء والهمزة وهما بعيد المخرج اي ليس مخرجهما واحدا بخلاف ما اذا قرب المخرج فان تجاور
يقال ان الجناس الاشتقاقي كما في قوارع زجر ينهون عنه ويأتون عنه فان الهاء والهمزة من مخرج
واحد وهو اقصى الحلق لكن لا لصفة اي والعطف بيان ايضا لاشتراط التوافق فيه تعريفا وتنكيرا
كالنعت فان اضافة اسم الفاعل المعول معناه ان حكم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
كما مر وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان اصل ضارب مد زيد ضارب زيدا فزيد
مفعول ضارب بحسب الاصل لكن لشرط الاعتماد فلما اضيف لم تفد الاضافة الا حذف التنوين
ولم يحتج للاعتماد لزوال المفعولية الصريحة فتوهم المحتم المعمول اي بالقوة اذ لا يكون معمولا
بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته غير مفيدة للتعريف لم يصح جعله نعتا للمعرفة
بل والعطف بيان لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة هذا كلامه ولكن
تصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق زمن او الزمن الماضي ويراد
منه الاستمرار المحقق الماضي واما ان ينظر لمعنى الحال والاستقبال كانت اضافته لفظية كما يستفاد
من الصباغ عن الاشموني عند قوله اما ان يشابه المضارع يفعل وصفا فنكرة ابدا وقوله
فراجعه لانه اي لفظ رافع ليس فيه دال معناه ان حكم الفاعل اذا كان غير معتمد على نفي
او استفهام او حرف ندا او موصوف او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب في المفعول الا اذا
كان مقرونا بال والرافع لم يعتمد على نفي ولا استفهام ولا حرف ندا ولا مخبر عنه كما هو ظاهر ولا
موصوف لما علمت انه بدل وكونه بدلا لا يكفي في الاعتماد كما هو ظاهر كلامهم ومحصل المسئلة
عمل اسم الفاعل انه اذا كان مقرونا بال عمل النصب في المفعول مطلقا سواء كان معتمدا على واحد مما
سبق اولا وسواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وان لم يكن صلة ال ففي المضي
وغيره اعماله قد يقضي واما اذا كان مجردا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار وينظر لجانبها وكونه معتمدا على واحد مما سبق كما قال في اخلاصة
كفعله هم فاعلا في العمل ان كان عن مضيه ودلي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جامدا او سندا
فقد علمت من هذه القيود وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقف على شرط واحد
وهو كونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر لجانبها وان عمله في المفعول متوقف
على شرطين ما تقدم والاعتماد ثم ان كلام المحتم معترض من وجوه الاول ان قوله ابدا ربما
يوهم تعين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدا محذوف اي هو رافع فان اجبت عن هذا
بان مقصوده تعين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قول الاصفر فلما يرد عليه انه يوهم
صحة كونه عطف بيان اذ الفرض تحتم كونه صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان
لا يصح كالنعت الثاني ان قوله لاضافة يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه قد لك
تصحيحها الثالث ان قوله ولا يصح نصبه الخ يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه
يمكن ان رافع خبر مبتدا محذوف اي هو رافع ويراد من رافع الحال او الاستقبال او الاستمرار

بالنحو اي المتناول بالمستق وهو الطريق المستق من الطرق والمعنى على ما سلكه المحشي اجاز زيد
بان تسهيل اي تسهل طريق العلوم لهم بكلامك من الله اكثر وهذا مبني على ان اضافة تسهيل
للنحو من اضافة المصدر للمفعول والنحو بمعنى الطريق ولكن مسلك آخر وهو انه من اضافة
المصدر للفاعل والنحو باق على معناه الاصطلاحي والى بمعنى اللام للتقوية او زائدة في المفعول
والمعنى اجاز زيد بان كون النحو يسهل بقية العلوم من الله لا من غيره فاقتصار المحشي
على المسلك الاول للضرورة اليه مع مخالفته للمتبادر من التابع وعلى كل فالتردد بمعنى التردد
قال شيخنا الاظهر عندي ان المراد به معناه الحقيقي الذي هو ايقاع الغير في التردد اي ولا
تردد منهم لغيرهم ويراد بالشك قسم مطلق التردد منه ليشمل الكلام نفي التوهم والظن من
اطلاق الخاص على العام او سبقي على حقيقته ونفي ما ذكر مستفاد من اجاز زيد وذكر الشك وان
استفيد ايضا لم يعطف عليه ولا تزيد ولم يقدر الغير المتردد من غير احتياج لذلك للسجع تأمل
مروح فالعطف مغاير لانه القايم بهم فيما ان التردد بالمعنى المصدري قايم بهم ايضا وقوله
وليس المراد اي قد علمت ان المراد ٣ ففي العبارة حذف اي هذا الحذف لا يتوقف عليه التركيب
غاية الامر ان المعنى عليه ٤ نعم يصح ان يكون صفة نظرا الاصل الخبر حيث نظر الى
اصله خرج عن التعريف الى التنكير فتفوت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا واعتبار
الحالين اعني ما قبل العلمية وما بعدها معا فيوخذ من الاول الوصفية ومن الثاني التعريف
لا يصح التعريف عليه من حيث اعتبار ٤ من اطلاق المحل على الحال فيه اذ الكلام سيان انه
اللفظ اي الصوت وهو قايم بالهواء الا ولي ان يقول من اطلاق اسم الزائي عليه كما قالوا
بذلك في قوائي واجعدي لسال صدق ايذكر احسا ويحتمل ان يراد به اجاز حة المخصوصة
او يحتمل ايضا ان يكون المعنى المعرب باللسان اي اجاز حة الفصيح كلاما فيكون الكلام على
تقدير مضاف والعموم مستفاد من المقام اي التنصيص عليه لان ما من صيغ العموم
لكنها تختص المعهد والجنس اي مرتفعات اي او مرفوعات ٤ وما مثله في الناس كرما
نافية اما جازية تعمل عمل ليس فهو مبتدا وعلى كل فالخبر في الناس والتقدير وما مثله
كاينا او كاين في الناس وقوله الا مملكا استثنا من حي الاتي الواقع بدلا من مثله وقوله
ابوامه مبتدا وه مضاف الى مضاف للضمير وقوله ابوه خبره ومضاف اليه وقوله يقاربه جملة
صفة حي والضمير المستتر والبارز للممدوح وجملة ابوامه في محل نصب صفة لقوله مملكا
ففي هذا البيت الفصل بين المبدل منه والبدل وتقديم المستثنى على المستثنى منه والفصل
بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف فكان ذلك موجبا للتعقيد المخل بالفصاحة
والمقصد من هذا البيت مدح ابراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك وفيه مدح
هشام ايضا والمعنى وما مثل الممدوح اي ابراهيم في الناس حي يقاربه ويشابهه في فضائله
الا مملكا اي رجلا اعطى الملك وهو هشام ابو ام الممدوح وجملة ابوه يقاربه صفة لقوله
الممدوح واوا بعضهم بلا تقديم ولا تاخير فارجع الى التلخيص وحواشيه ففيه زيادات

واعلم ان كلا من الغرابة والتنافر والتعقيد يخل بالفصاحة فذكرها بعد قولنا الفصيح
من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر ذلك الشيء على ما هو معلوم في
محله وكان الاولى له ان ينبه على تصاف اشرف انحاء البلاغة كما اخذ ذلك في الصباحة لان
البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا
اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب منكرا في بطلان عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع
كان هذا الكلام فصيحا لكن حال المنكر الانكار على بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسب
ان يقال ان عبادتك لا تنفع او ان عبادتك اي ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة
البلاغة بدون العكس وكان الاولى له ان يذكر التجريد ايضا في جانب صلى الله عليه وسلم ح ويوصف
بها الكلمة فيقال الكلمة فصيحة اي سالمة من تنافر اي وفي ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام
فصيح اي سالم من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته وكاتب فصيح
وشاعر فصيح اي ذو ملكة اي اخرا ما تقدم في لكم فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره انما هو
لفصاحة المتكلم فقوله يعبر ويوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي والا لاشكل
ويوصف بها الموفي بمقتضى الحال بليغ اي مطابق لمقتضى الحال وتكلم بليغ شاعر او كاتب اي
ذو ملكة اي اخرا ما في المعنى فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاص ببلاغة المتكلم فقوله بعد ويوصف
بها اي بالبلاغة من حيث هي والا لاشكل ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لمقتضى الحال وقال
بعضهم يقال ذلك اذا كانت الكلمة المعبرة تطابق مقامها والنكرة تطابق مقامها اي الذين
تجردوا عن النقايص لمناسب الفصاحة والبلاغة ان يراد بما هو مذكور في البديع وهو ان ينتزع
من امر ذي صفة اخر مثلها فيها كما في قول لهم فيها دار الخلد اي في جهنم فانتزع من دار الخلد التي هي
جهنم دارا مثلها وجعلها فيها للمبالغة وكما في قول الشاعر تعدو بي الى صارخ الوغى بمستلئم
اي تجري بي هذه الفرس الى محايف من حرب حالة كوني مع مستلئم لابس لامة الحرب يريد نفسه
لكن انتزع منه شيئا عاقلا للاشارة الى كمال قوته في شجاعته ولا يخفى استعمال هذه الخطبة في مواضع
عديدة على براعة الاستهلال وكلامي ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التصغير فانهم
كتاب في النحو لابن مالك وكذا ذكر النحو والاعراب والضمير فان ذكر هذه الاشياء يشعر بكون غرض
التاليف في النحو لان براعة الاستهلال انما ان يذكر المتكلم مثلا اول عرضه ما يشعر بمقصوده واما ذكر
الفصاحة والغرابة والتنافر والتعقيد والبلاغة والتجريد فليس من براعة الاستهلال هنا
انما هو براعة استهلال لمن يريد التصنيف في المعاني لا في النحو الا ان يقال لها تعلق ما بالنحو
كما يعلم بالوقوف على ابوابها ثم اذا قدم الرفع تعلقه بالله وتكون عدة تخلافا للنصب وما
بعده وقدم النصب على غيره بجريانه في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه خاص اما بالاسم
او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض يختص بالاسم الذي هو الاشرف بخلاف الجزم فهو
بالفعل الذي هو مفضول واصدر الكلام بما يمكن من شيء اخر حد يفيد ان بعده من معمولات
الشرط وهو خلاف ما اختاره اخرا والاسمية لازمة لها عبارة الشرقاوي على التجريد والاسمية

لازمة للمبتدا وهي اولى مما صنعه المحشي في تغييره عبارة الشرقاوي التي نقلها بالمعنى ليس بالحسن
فكان الاولى ان يقول لازمة له ويكون الضمير راجعا للمبتدا تدبر والفا لازمة له اي للشرط
والمراد بها لازمة للشرط غالبا اي في غالب المواضع مواضع المحصور وهي السبعة المذكورة في قول
اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد والتنفيس وغير الغالب محصور ايضا وهو الماضي غير
قد وما والمضارع المثبت الخالي من التنفيس او المنفي بلا [illegible] فحين تضمنت ان تقرر بعد على ما
قبلها غير ظرف لان المفرغ يقتضي ان اما نائبة عن مهما ويكن والمفرغ عليه وهو قوله واما نائبة
عن مهما يقتضي انهما تنبه عن يكن بدل عن مهما فقط ويمكن الجواب بان ما تقدم فيه حذف و
التقدير واما نائبة عن مهما ويكن بدل المفرغ فهو قرينة على الحذف وكون اما نائبة عن مهما
ويكن هو المأخوذ من كلامهم والذي يجتنبه بعض المحققين انهما تنبه الا عن مهما فقط وفي
كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني اما والتزموا
ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة
الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية ثم المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعني
ويقصد لا ما قابل اللفظ فاضافة لما بعده بيانية وبهذا سقط ما يقال لم يعهد تضمن
حرف معنى اسم وفعل لانه مبني على ان المراد بالتضمن الاشراب لزمها ما لزمها فتأمل العلم
عليه ان لزوم الفا لاما كلي اي دائم موجود في جميع المواضع ولا يقال يلزم مزيد الفرع على الاصل
انا نقول المكانت ضعيفة بالنيابة جبرت باللزوم دائما لا يقال في كون لزوم الفا لاما كليا نظر
لانها قد تحذف اذا دخلت على قول محذوف بقي معمول يخوفنا الذين اسودت وجوههم
الفرع اي فيقال لهم الفرع وفي غير ذلك لانا نقول معنى كون لزوم الفا لاما كليا ان الجملة
بعدها لا يترتب الا بالفا سواء كانت مذكورة او محذوفة ومعنى غلبة اللزوم في الشرط وغيرها
ان الفا يترتب الجملة بالشرط في الغالب المشار اليه بقولنا اسمية طلبية الخ فالفا لازمة منها في الغالب
ولهذا اذا وجد موضع من السبعة لم تذكر فيه الفا نحكم بانها رابطة لكنها محذوفة نحو
من يفعل حسنات الله يشكرها او بانه شاذ وقد لا يترتب كما في غير هذا الغالب المحصور ايضا
وبين معنى كون لزوم الفا لاما كليا انها لا تحذف اصلا حتى يتجه هذا السؤال بهذا تحقيق
المقام فاحفظه عليه فان نفيس فان تقف عليه بهذا الوجه اقامة للازم اذ مفعول
لاجله عامله قوله لزمها والمراد بلزومها الخ وانما كان هذا مرادا لانه الذي يظهر فيه
التعليل وايضا ليتحد المفعول له والعامل في القاعدة لتمرن قوله اقامة الخ يقتضي ان
القايم مقام مهما ويكن هو الاسمية والفا والكلام السابق يقتضي ان القايم مقامها هو
اما فكان الاولى له ان يقول بدل قوله اقامة اما استند الا على هذا التضمن بوجود اللازم وح
لا يحتاج لما ذكره بعد من قوله في بعض على الاحتمال الاول في كلامه ويمكن الجواب بانه لا مانع
من اقامة اما والفا اللازم معا فقوله اقامة اي زيادة على الاقامة السابقة لكن لما تعذر
قيام الاسمية بما لكونها لا تكون حرفا الصقوها اي لان ما لا يدرك كله لا يترك كله

واعترض ذلك بوجوه الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين واجيب بان التقدير فاما
المتوفى فالاسم لاصق تقديرا على القول بانه من معمولات الجزاء اما على القول بانه من
معمولات الشرط فالفا في موضع الشرط حقيقة اذ موضع ما قبل الجزاء ويصح فيها اي الفا
انها قبل الجزاء بخلافها على الاول فانه تقدم بعض الجزاء وهو بعده فلم تقع الفا قبل الجزاء بل بعد
جزء منه وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقله السيد الذهبي عن شيخه الدمهوجي نفعنا الله
بهما لكن لا يخفى ان هذا منظور فيه لموضع الشرط المتسع اما ان نظر الموضع الجزئي فموضع
هو موضع بعد على كلا القولين والحمد بينهما اي المبتدا والخبر اشاره اي المبتدا
ابقالها اي لعلامات الشرط والتفصيل المجمل الواقع في ذهنه [illegible] المجمل الواقع
وليس كذلك بل هو مبني مناسب لما بعده اما كان يقال الازمان كثيرة اما قبل فقد اقول هذا
شرح الجزء واما بعد فاقول هذا شرح الخ وفيه تكلف اي تكلف تقدير المجمل وبعض المفصل
للانتقال اي يوتى بها عند الانتقال وليس المعنى انها موضوعة له اذ هي اما للزمان
او المكان والمكان باعتبار الرقم فيه انه بعيد عن القصد بمراحل ليس المقصد مهما
يوجد شيء في المكان الذي بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه فرامير على الازهرية
والتقدير مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة اخ اشار بتقدير القول الى الجواب عن الاشكال
بان كون هذا شرح الخ لا يترتب على الشرط وليس مستقبلا بالنسبة له لكن يلزم على تقدير القول
انه لابد من اعادة الاخبار بمفهوم انا بعد وجود المعلق عليه واما الاخبار الواقع في حيز
التعليق لا يكفي كما يظهر في قولك ان اعطيتني درهما اقول انك عالم فانه لابد من الاخبار بقولك
انك عالم مرة اخرى عند اعطاء الدرهم وضابطه بعد على ما هو الظاهر ويمكن دفعه بما في حاشية
الامير على المغني بان ما وان كانت للتعليق الا ان التعليق فيها ليس على قوانين التعاليق
من وقوع الجزاء في حالة دون حالة بل المقصد منها ان الجزاء واقع لا محالة وذلك يتحقق
اي اتم في التحقق والا فالتحقق حاصل في كليهما تامل اي قصير اخفى من اللطيف يعني
الصغير ويحتمل ان اللطيف بمعنى الذي لا يحيط ما وراءه من المحسوسات يستعمل في الاشارة
الى بيان المعاني ووضوحها متعلق بشرح يلزم على هذا تعلق المصدر بقيود اللطيف قبل
استيفاء عمله فانه عامل في المجرور والا ان يقال التغتفر في الظروف ما لم يتغتفر وه في غيرها ويصح
ان يراد بالشرح المعنى لعلي واللام بمعنى على اي كائن على الفاظ الاجرومية من كينونة المفسر
بالكسر على المفسر بالفتح وعلى كل يلزم من شرح الخ ان شرح الالفاظ يكون ببيان
المعاني واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك ولعل المراد شرح المجموع او لا
فبعض الالفاظ منها لم يتعرض له والاجرومية نسبة الخ وعليه فتكون الاجرومية بمد
الهمزة وضم الجيم ونشد يد الراء المضمومة ابن داود وهذا ليس اياه حقيقة وانما هو
جد كما في م دوقال الى صنهاجة بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صالحا حكى انه الف هذه
المقدمة تجاه البيت الشريف هو قال اي وفي بيان الفروض ايضا اي كالاسئلة التي يذكرها

فواجبة بسم

حيث شبه الدال والمدلول الخ هذا لايناسب ماسبق من تقدير المضاف حيث قال
اي في بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشيء مع تميزه بالظرف مع المظروف بجامع
عدم الخروج في كلا الا ان يقال الكلام ضائع على حذف مضاف اي او متعلق المدلول تامل
وفيها احتمالات في الحكم فراجعها حاصل احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة
بالكناية كما قال والاستعارة التبعية ان شبه الحال التي بين الدال والمدلول بالحال التي
بين الظرف والمظروف وهو الظرفية اكيد ثم استعيرت الثانية للاولى ثم اشتقت
في وانتفى عصام بالتشبيه فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان شبهت
الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد
انه قد يكون المستعار في التمثيلية مفردا لا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه بليغ اي كان
فيه تشبيه ذكر قيد هذه الاوجه التي اجراها في التشبيه اوجها اخر اجرها
الزنجاني عليها دار ان البيان ما كان يمكن بغير هذه الاقاويل كان خارجا عن
لانه لم يخرج عنها فيه نظر لان المبتدي هو الذي لم يصل الى حالة يستقر فيها بتصور المسائل
فاذا بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان انحصر غالب احكام العلم الذي تعاطاه واما كمل قائم
الادلة عليه فهو المنتهي ويمكن الجواب بان المحكم اشار الى ان المراد بالمبتدي من لم يتقن
ما اراده والمنتهي من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن للبعض
فبالنظر الاول منتهى وبالنظر الثاني مبتدي هذا مراده وفي قول ان اتحاق المتوسط بالمبتدي
اوجب خصوصا ان جعل عدم احتياج المنتهي اليه من مقتضى النفس والتواضع للايه
وهي ولا تقولن الخ والاسناد لفعل الغير كالاسناد لفعل النفس افاده شرح ومقتضاه مر
ان قلت لم اتى بالمشيئة في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان المانع فيه
بالمشيئة شأنه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهي فلا يرغب
فيه بل ربما يرغب في احتياج نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بما لم يفهم وايضا المشيئة
لا تاتي الا للشكوك فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدي بخلاف عدم احتياج المنتهي
فانه قريب من اليقين فاربعض الافاضل اي الفن المعهود ذهنا وهو النحو هذا
هو بدل هي للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قولهم العربية وان لم يعنوا عنه بعنوان الفن
اذ لا يلزم ذلك عند في تحقيقه بدون الشريعة باطلة مثال ذلك انك اذا قلت لشخص صل
الظهر فقال ان كان كتبني الله سعيدا دخلت الجنة وان لم اصل وان كان الله قد لي ان
اصلي صليت فقد نظر لباطن الامر وقول الشريعة بدون الحقيقة باطلة مثال ذلك اذا قال
الشخص لا اصلي الا لاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلاة مثلا فهذا شريعته
باطلة عندهم ومعنى كونها باطلة ان وجودها كعدمها عندهم لان دخول الجنة بفضل الله
لا بالعمل وان كانت مخبرة فاذا الواجب هو بحسبي على الخطيب وقد مثلت الطريقة والشريعة
والحقيقة بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي

ای الالفاظ المتفق علی استعمالها لمعان غیر لغویة عندهم هو شرعی حال من الکلام ای او
صفة له ویصح ان حال من ضمیر منصوب محذوف مع عامله ای یعنیه فی اصطلاح او
ویصح جعله متعلقا بالنسبة بین المبتدا والخبر من غیر اعتبار لفظ ای ثبت اللفظ اخ
للکلام فی اصطلاح اخر افاده شرنبلالی وضمیره تقدیره هو بمعنی مفسر به لیلزم الخبر
فحذف ذلک المضاف اخ ای لدلالة المقام علیه اذ هو بصدد التفسیر والبیان وهذا
التقدیر ینتفع به فی مثل قولهم الاعراب فی اللغة کذا الاسم فی الاصطلاح کذا اذ لیس ثم
ما یتعلق به اخبار والمجرور وبهذا التقدیر صح ترکیب وبنی بالتقیید باصطلاح النحویین
علی اختلاف الاصطلاح فیه وعلی الاحتراز عن مفاد لغة کما اشار المحشی فی القول قبل
هذا فان قیل لا حاجة الی الاحتراز اذ کل ذی فن انما یتکلم باصطلاح فنه قلت
کثیرا ما یتعرض اصاغر الفنون للمعانی اللغویة فکان الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز
لدفعه ففی التقیید بها زیادة ان الایضاح بعد وقوع التوهم والتنبیه علی اختلاف الاصطلاح
فیه اقرب من الاعتراض بعدم الحاجة افاده شرنبلالی بزیادة ما ای مسماه اللفظ اخ هذا
ان صح ذلک فقط لان التقدیر مضاف فی الکلام لانه لا حاجة للتقدیر اذ الحکم انما یرد علی المسمی
کما فی زید قائم علی ان لو کان اشار لتقدیر مضاف لورد علیه ان ظاهر صنیعه یفید ان
هو ضمیر منفصل وهو خلاف ما یاتی من ان ضمیر فصل والاتیان بضمیر الفصل
[illegible] هو ضمیر منفصل لکن [illegible] یعرف علی تحقیقهم ویلزم فیه موافقة ما قبله افرادا وغیره ویونث
به دفعا لتوهم التعیین [illegible] ولعدم ذکر التعیین للغالب والا فقد یونث به
مع براءة ما بعده من صلاحیة التعیین فیکون رافعا لتوهم البدیة او البیانیة ونیزه
فی ضمیر ان یکون احد ان معرفتین او الثانی افعل من والعکس ای کما فی آیة ان الله هو
الرزاق ای لا رزاق الا الله وبعد ذلک ففی صحة العکس هنا نظر ولو روعی تمام التعریف
لان اللفظ المرکب اخ یطلق علی جملة ایضا وان انفرد هی والمرکب من کلمتین الغیر المفید
وقد یطلق علیه ایضا کلم اذا ترکب من ثلاث کلمات وان انفرد الکلم ایضا فی الغیر المفید نعم
لو کان القصر اضافیا بالنسبة للکلمة لصح وبعد ذلک ففی انه هل یتخلف ان مسلک القصر
بتمامها الثانی فیما قصد به بیان الحقیقة کما هنا بل فی الاخبار الحقیقی وهذا اخبار صوری
کما افاده بعض المحققین قال بعض الافاضل فلهم فیه تفرقان ای فللنحاة فیه تفرقان
احدهما النقل الاسم المفعول انهما تخصیص بما یطرح اللسان من الصوت المستمل
علی بعض الحروف والحرکات لشمول المعجم تبع فی هذه العبارة الشارح رحمه الله فی شرحه علی لازم بن
وکتب علیها الامیر اعلم ان هذا المقام فیه تقاریر کثیرة منها ما ذکره الشارح وهو غیر
التحقیق والتحقیق الذی یظهر لی حسنه ان اللفظ فی اللغة مصدر لفظ من باب ضرب
اذا رمی قال فی الاساس وحقیقته الرمی من الفم واما لفظت الرحی الدقیق ولفظ البحر لغیر
فمجاز لغوی اخ هو یطلق فی اللغة بمعنی الملفوظ اطلاقا شایعا کالخلق بمعنی المخلوق

وضرب الامير اي مضروبه فهذا الاطلاق ليس بفرق للنحويين كما ذكر انهم نعم النحويون تفرقوا
فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفراغ من الصوت وغيره مخصوصه بالصوت
هو بعض تغيير فلا يرد انه حيث مجاز على انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضير لوجود القرينة
المعينة اما المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول السلم ولا تجوزا بلا قرينة جائز
كما في مواده ثم انه استمر اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا مرسلا علاقته التعلق والذي
حققه العلامة الامير انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل اي فعله وتاثيره كان مجازا
مرسلا علاقته السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية فهو سبب
لتحقق المضروب من حيث انه مضروب وان اريد المعنى المضاف للمفعول اي ناشئه وكونه
مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول كان مجازا مرسلا علاقته الجزئية لانه جزء
معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولك ان تقول العلاقة الحالية لان هذا
المعنى حال بالذات اي قايم بها او المجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق
عليه وبالعكس تامل واشكر فضل الله واما قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكفي
ولم يبدل اللفظ بالقول ليحصل هذا الاشكال وجوابه كما يوخذ من العطار على الازهرية
وهو ان اخذ القول في تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل
المهمل والمستعمل فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب
في التعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا على الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة
العرفية فيلتحق بالمشترك والمشترك لا يوخذ التعريف فاذكر معارض هذا المانع نعم
لولا ذلك المانع كان اخذه في التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه قال العطار بعد ذلك
هذا ملخص ما في لوه هنا وقد نا قشنا بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا
ما يدل على ان المراد به اللفظ وهو استعمال الالفاظ المشتركة في احد ما يكون نقصا فيه اذا لم تقم
قرينة المقصد واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع
الجنس القريب فانه نقص في التعريف على كل حال فاذكر في موضع المعارضة لا يصلح لمعارضة
هذا والذي يظهر لي في فهم الاشكال الذي اشار اليه المحشي انه هلا بدل اللفظ بالقول لان اللفظ
يشمل المهمل وهو غير مقصد بخلاف القول فلا يشمل بدخوله خاصا بالمقصد وهو المستعمل
وان كان هنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول
اولى بالذكر والذي يظهر لي في فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول وان شمل غير
المقصد ايضا وهو الراي والاعتقاد وان كان هنا كذلك قرينة تخصصه بغير الراي والاعتقاد
فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا لا غبار عليه فتدبر وعرف اهل
السنة الخ واما الفلاسفة فقد عرفته بانه الكيفية المعلومة للمقلم او الوقوع على قاعدتهم
من القول بالتعليل ومحل تلك الكيفية اهوي يصلها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت
فقول المحشي بانه كيفية تحدث اي في الهوا وقد يقال مقتضى قيام الكيفية بالهوا ان يقال

للهواء الافظ لان من قام به وصف يشتق له منه اسم وقد يقال التمائم يشتق منه لان اللفظ
في الظم من اوصاف الشخص لا من اوصاف الهواء وان كان في التحقيق من اوصاف الهواء
واعلم ان اللفظ انما يلتفتون اليه في النظم من ان كون الهواء هو الموصل للصوت فيه وقد لان الشخص
قد يحوج في تحدث حديثا لا منفذ للهواء فيسمع صوت من غير خارج من هذا المخرج فكيف
يوصف هذا الهواء الخارج مع الفاصل القوي والقول بان الهواء الطيف لا يمنع مثل هذا
يقول عليه ضرورة التعريف الذي ذكره معترض من وجه وهو انا نجد الصوت يحصل بلا
قرع ولا قلع كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وصوت الالف اللينة كما ان قول المعرف الصوت
لفظ هو المنضغط اي المنحبس بين قالع ومقلوع او قارع ومقروع لنبرة المماسة مخرج
معترض من وجهين الاول ما سمعته الثاني ان الهواء جسم لطيف والصوت عرض لا يسمع
فمن ثم الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق كذا يوخذ من الامير على الازهرية وقد يقال
كما في بعض حواشيها ان هذا تعريف لغوي فلا يناقش بقول الحكماء الصوت عرض واما هز
القرطاس وصوت الالف ففيه القرع تقديرا بجعل الهواء المنفصل صاكا
لتموج الهواء تموج الهواء ان يدفع الهواء المتكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان
يصل الى الصماخ اي يخرج من مخارج الحروف هذا بيان للواقع لا دخل له في التعريف
فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف في تعريف نفسه وقال الشنواني الحروف جمع حرف وهي
الفاظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل ورد فهم ان نقول المراد بالحروف اصوات
وهي بديهية من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ وهو لا يسمع بها حتى يعرف ما اللفظ
اقول نسبة الى الهجا يقال هجيت الحروف وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمائها
ومن المجاز يهجو فلانا يعد معايبه الالف هو لهم مشترك بين مادة تخوجا
وهمزة بدليل الالف ساكنة ومتحركة والف الوصل تسقط درجا فالمتحركة اسمان الف
وهمزة والثاني مستحدث تمييزا للمتحرك من الساكن ولذلك لم تذكر الهمزة في التهجي
بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين منه تنبيها على معنيهما افاده ش هو على
حذف مضاف كما قاله بعض الافاضل لاحاجة الى الحذف اذ الحكم وارد على المسمى كما في قيد بنهار
اي شرعا اي لحديث ورد بذلك كما قال بعض الافاضل وقال بعضهم في النزول على
ادم عم د نعت للمركب ولم يجعل اخرزه الصبان بان النعت لا ينعت مع وجود
المنعوت الاصيل وما ذكره المحشي من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة ثانية
ولم يقيد المتن بذلك القيد اخ فيه نظر اذ مقتضى قولهم واصطلاحا المفيد اخ ان الاسناد
ليس قيدا زايدا على معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قول الشارح بالاسناد في بدء بحسن
بيان لمعنى المفيد لا قيد زايد عليه والاظهر من تعريف المحشي ان يقال المفيد هو الدال
بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية والظاهر ان مراده بالاسناد في كلام الشارح ضم كلمة ولو كما
الى اخرى كذلك وقول بعضهم ان الاسناد هو النسبة لا يصح هنا لان الغاية التي